الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

هل هنـــاك تغيّر في الـستراتيجيـة الأميركيـة في المنطقـة؟

ان نمو الصراع الذي لم يحسم للأقطاب الدولية المتعددة ، كشف عن منطق اكثر تنوعاً من منطق الصراع في " الحرب الباردة " . بعد ان صارت القوة العسكرية وحدها لاتؤشر على التفوق الثابت او الدائم ، اثر دخول عوامل جديدة في عداد التحكّم بالتفوق ، كالأقتصاد وآلياته المتجددة ، العلوم والتكنولوجيا ، المؤسسات المالية ، الثقافات والأديان ، العوامل الجيوسياسية المتنوعة ، البيئة ، النفط والطاقة والخامات والمياه . . اضافة الى نشوء كيانات دولية تحمل طابع السوق السوداء ، سواء كانت مالية ، عسكرية ، شركات حماية ومرتزقة مدفوعي الثمن ، وغيرها من التي لاسيطرة نظامية حقيقية عليها ، جاهزة لمن يدفع اكثر ، و تزايد دور و تفاعل عوامل ذات الطابع الدولي والمتعدي الجنسية ايضاً ، كفرق الإرهاب ، المخدرات وغيرها.

٣-٢

مهنـد البـراك

اضافة الى النمو المخيف لاقتصاد الأزمات والمضاربات و الفساد الأداري والرشوات، والسرقات والأختلاسات.. الذي زاد من نمو الجريمة المنظمة ذات الأذرع الدولية، ومن تحكّم المافيات المتسترة بستائر الأديان والطوائف و غيرها.. بعد ان تزايد غياب التخطيط وسريته وسيطرت الفوضى والعنف والنهم الذي اخذ يؤدي الى صعود فئات هامشية متنوعة تعتمد العنف والأرهاب ... بسبب تزايد مناطق اللااستقرار وغياب و ضياع القانون لأسباب غاية بالتنوع .

في ظروف يتزايد فيها الضياع الإنساني بسبب تزايد الفقر و الجهل و يتصاعد فيها العنف و نزعات : الحقد والكراهية، حساسية الأديان والطوائف وتزايد الصراعات الدموية لأطرافها الأكثر تطرفاً، التي ان تسببت بها القوى الأكثر تطرفا للأسلام السياسي.. تسببت بها الحروب و سياسات العنف و الغطرسة التي تحركها الأوساط الأكثر تطرفا و عنفاً في المجمع الصناعي العسكري النفطي، بدوسها على التاريخ باسم " نهاية التاريخ " و بان " التاريخ يبدأ من حيث انفردت الإدارة الأميركية (١) كقطب وحيد يسيطر على العالم "، وبدعوة الدين ليؤدي دوره، مسخرة لذلك انواع اللوحات السرية والمنظمات الكنائسية والكنسية الأصولية المتطرفة المقابلة، بعد ان ازداد زخم نشاطاتها في تقويض المعسكر الشرقي منذ بدء انهياره .

من ناحية اخرى، وفيما اعادت البلدان و التكوينات والاتحادات الصناعية، المالية المنافسة للمجمع الصناعي العسكري النفطي الأميركي، اضافة الى بلدان الخامات المتنوعة الكبرى.. ترتيب بيتها بذات الآليات، و تصعيد وتائر تطورها بشكل منافس مذهل في آسيا كما مر . اضافة الى نمو و صمود الاتحاد الأوروبي، تزايد التقارب الآسيوي . الأميركي اللاتيني والآسيوي . الخليجي.

فانها حققت زيادة تقارب وتفاعل واعادة اصطفاف رؤوس الأموال وهجرتها بشكل مغاير لما ارادته الإحتكارات الأميركية الأكثر نفوذاً.. في وقت يرى فيه متخصصون، ان تزايد نشاط رؤوس الأموال الأميركية المتعدية الجنسية الأكبر انما يجري في مجالات العسكرتاريا وآليات احكام السيطرة على موارد الطاقة والنفط الخام والغاز، باعتبارها الشريان الرئيسي الذي يحقق لها انفرادها كقطب اعظم عسكري صناعي نفطي وسياسي وحيد، بسيادة العالم، الذي لم ولا تساوم عليه حتى الآن. .

وفيما سعت الرساميل والإحتكارات الغربية و في مقدمتها الأميركية الكبرى.. الى توظيف الفوضى الناشئة من انهيار المعسكر الشرقي ونشطت باتجاهات سمتها " الفوضى الخلاّقة "، محاولة بذلك اعادة ترتيب العالم وفق مصالحها ومن اجل تحقيقها اعلى الأرباح بأسم " الديمقراطية " . . فإنها باتباعها نهج " الضربات الوقائية "، بعد انفراط عقودها مع حلفاء الأمس حين اجتمعوا معاً على مواجهة العدو المقدس الأخطر . (الخطر الشيوعي) ! على اساس مواجهة المقدس بالمقدس!.

تسببت بزيادة وتيرة العنف في العالم و بتزايد النشاطات الأرهابية المتنوعة و على رأسها منظمة القاعدة الإرهابية، و تزايد نشاطات الدوائر الأكثر عنفا في ايران وفي مقدمتها " فيلق القدس " و " حرس الثورة الأسلامية " . . مؤدية بذلك الى تزايد الفوضى بشكل رهيب، اوقعها بكثير من المشاكل والخسائر من جهة ، و الى تزايد طغيان و انفراد الإحتكارات النفطية العسكرية الصناعية الأميركية التي استغلت وتستغل الفوضى باسم " قوننة الفوضى " !

وفيما يرى مراقبون ان خطأ الادارة الأميركية الحالية يتجلى في اعتمادها على النهج العسكري، واصرارها على السير بمفاهيم المرحلة الماضية وقصور تحديثها لدوائرها، اضافة الى النظرة المتعالية المقتصرة على النظر الى اهمية المنطقة الستراتيجية الأقتصادية الحالية، من دون التعمق بتأريخ المنطقة و شعوبها و اقوامها و بالتالي دون التعمق بكينونة انسانها.

ويتساءل آخرون : متى سيعرفون المنطقة ؟ متى سيعرفون تكويناتها التي ان بنت حضارات سادت وافلت، فان اقوامها هم ورثة ذلك التأريخ الغني الذي لايزال يفعل فعله على كل تناقضاته في كيان و احلام و طموحات وتكوين ابنائها و انشدادهم الى ارضها، بل هم وبكل التناقضات و الشوائب و النواقص ورثة تلك الأقطاب البشرية التي تفاعلت مع الأقطاب الأخرى في تكوين الأرث و الحضارات الإنسانية، وانهم ليسوا اداة طيعة كما عبر الجنرال زيني (٢) في التسعينيات بقوله : " ان التأريخ يبدأ من وجودنا في المنطقة " على غرار تقديرات و تفكير و سلوك المستوطنين الأول في القارة الأميركية و مواجهاتهم اللاإنسانية للهنود الحمر (٣).

في ظروف ترى اوساط خبيرة فيها، ان دولاً صناعية كبرى لاتريد واخرى انسحبت من الخطط والوصاية الأميركية بطرق متنوعة . . اضافة الى دول كبرى اخرى يبدو انها تؤدي دور المنتظر و المراقب . الدور الذي أدته الولايات المتحدة ذاتها عندما ماطلت بفتح الجبهة الثانية في الحرب العالمية الثانية، حين انتظرت انهيار دول اوروبا لتفرض شروطها عليها وهي خربة ومفلسة . وخاصة بعد ان ابتدأت الأدارة الأميركية بفرض انفرادها بتقرير مصير العراق وثرواته وفي مقدمتها النفط الخام وموقعه الستراتيجي المتنوع، وحرمتهم من حصصهم من كعكته.

وفيما تزايدت في المنطقة.. رقعة الخلافات السعودية . الأميركية وتزايد اقبال السعودية على الصين الذي ترجم بالحجم العملاق للإتفاقات الأقتصادية النفطية الصينية . السعودية، اضافة الى تزايد اقبال دول الخليج على اليابان والهند والاتحاد الأوربي، اضافة الى الصين و روسيا، لعروضها الأكثر اغراءاً ومرونة، مقابل النفط والغاز القابلين للنضوب.

وتزايد الدور العسكري الأيراني المتنوع فيها، من التهديد النووي، الى التدخل المتنوع السافر بشؤون العراق وخاصة من خلال الوحدات المقاتلة و الساندة العلنية و السرية لـ " حرس الثورة " و " فيلق القدس " الذي اخذ يستفز قوى واوساطاً عراقية وعربية متنوعة، وخاصة بعد ثبوت ضلوعهما بالتنسيق و التعاون المتنوع مع القاعدة في اكثر من منطقة في العراق.

تشير مصادر اعلامية اوروبية واميركية متواصلة الى حصول تغييرات نوعية في توازن القوى الاجتماعية والاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية، كنتائج لسياسة ادارة بوش والأحتكارات الساندة لها ، من انفجار فقاعة الأسهم وتراجع حضور ول ستريت، وانفجار الفقاعة العقارية وإفلاس عدد من كبريات المصارف، وصناديق التمويل، والرهونات العقارية، الى تدهور غير محسوب في موقع وسلطة : قطاع المال والمصارف و التأمين بشكل خاص . اضافة الى بروز نتائج السياسات الاجتماعية التي كشفها إعصار كاترينا، والاعفاءات الضريبية للشركات وكبار المتمولين والمضاربين، وتصفية عدد كبير من شبكات التأمين و الضمان الاجتماعي و تزايد تخلف التعليم، والصحة، والبنى التحتية، والحجم الفلكي الجديد للمديونية.

كل ذلك وغيره اخذ يترك ضغوطاً على الستراتيجية و السياسة الأميركية . . ففيما يرى مراقبون و خبراء دوليون ان ستراتيجية الإحتكارات الأميركية الهادفة الى ادامة سيطرتها لوحدها (٤) على منطقة الشرق الأوسط و الخليج و الحفاظ عليها كمصدر متحكم للطاقة، والى السعي الى حرمان الآخرين منها دون اذنها اضافة الى الأهمية البالغة للإحتفاظ بالمنطقة لأهميتها السياسية، الدينية و الفكرية، في صراعات عالم اليوم . .

والحفاظ عليها لها كسوق لتصريف منتجاتها الصناعية والعالية التصنيع وخاصة السلاح المتطور باقيامه الخيالية.. بادامة و احتواء العنف فيها واستمراره في صراع من نوع آخر كثير الغموض، متبادل وفق التوقيتات (٥) ، يحاول التأقلم والأنسجام تحت رايات (الديمقراطية) التي تطالب بها في الواقع شعوب المنطقة التي تصطلي بنيران صراعاتها التي تغذى من دوائر ستراتيجية عليا.

فانهم يرون ان تلك الستراتيجية الأميركية لم تتغير في الجوهر بل تعززت اكثر، برغم التغير العالمي الهائل و هبوب رياح الحرية في العقد الأخير من القرن الماضي، الذي ارغمها على السير على طريق منسجم معها، فانها تواصل السير المتنوع الذي تفرضه طبيعة صراعات المنطقة و تطورها و العوامل الأخرى الفاعلة بها، و نشاطات الأقطاب الإقليمية والدولية الأخرى وحاجاتها ووسائلها و اساليب مناوراتها واخيرا وبرغم اعتذار الرئيس بوش على الأخطاء الجسيمة للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط طوال اكثر من نصف قرن مضى على حد قوله (راجع خطاب جورج دبليو بوش حول حال الاتحاد اوائل ٢٠٠٢).

تثبت وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس، وبوضوح اكثر مما طرحه مشروع بيكر . هاملتون آنف الذكر ، حين توضح انه :

(مع ان السياسة الأميركية (الديمقراطية و الجمهورية) في الشرق الأوسط طيلة العقود الستة الماضية ركزت على المزاوجة بين حقوق الإنسان و تعزيز التطور الديمقراطي ، الا انها كانت دوما تركز بشكل استثنائي على الإستقرار.

وانها كانت قائمة على مساومة تقوم على الدعم الأميركي للنظم السلطوية وفي المقابل تعمل هذه الأنظمة على تحقيق الاستقرار الذي تسعى إليه الولايات المتحدة لتحقيق مصالحها. ولكن بعد ١١ ايلول اتضح أن تلك المعادلة لا تساعد على تحقيق الاستقرار، وإن كانت تحققه فإنه استقرار لا يفيد المصالح الأميركية؛ حيث شهدت المنطقة زيادة نفوذ المنظمات الأصولية لاسيما تنظيم القاعدة الذي أصبح يتبنى مفهوم استهداف " العدو البعيد " . في محاولة لتبرير اهمية تواصل وجود القوات الأميركية في المنطقة / م. ب).

ولتثبت بتفاصيل كثيرة وواضحة ان هدف السياسة الأميركية في المنطقة في الزمن الراهن هو ليس تحقيق الديمقراطية فيها !! لأسباب تصفها بالموضوعية . . وانما هدفها الأساس هو تحقيق الأستقرار الذي يضمن مصالح الولايات المتحدة الأميركية!. ولتضع بذلك النقاط على الحروف لتفسير مجاهيل سير الأحداث وآفاقها في المنطقة وفي العراق بالذات، من وجهة نظر السياسة الستراتيجية للولايات المتحدة في المنطقة و التي تترك ثقلها في تطورات العراق اليوم ، وكما سيأتي. (راجع " التحديات الرئيسية للولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط " كوندوليزا رايس ، تموز ٢٠٠٨).

وأجهزة إرسال وأسلحة مضادة للدروع تصل قيمتها إلى ثلاثة مليارات دولار، وفق وكالة التعاون في مجال الدفاع والأمن. كما يشمل المشروع بيع عربات أخرى مصفحة بينها ١٤٠ دبابة من نوع "أبرامز" وسيارات إسعاف مصفحة بقيمة مليارين و ١٦٠ مليون دولار. وتقترح وزارة الدفاع كذلك بيع مروحيات بقيمة مليارين و ٤٠٠ مليون دولار وقذائف صاروخية وقذائف هاون وأسلحة رشاشة وقاذفات صواريخ. كما يمكن للبنتاغون أن يقدم للعراق مساعدة تقنية لبناء ثكنات أو معسكرات تدريب للقوات العراقية بقيمة مليار و ٦٠٠ مليون دولار، وذلك وفق وكالة التعاون في مجال الدفاع والامن. وكانت الوكالة الاميركية قد اعلنت عن احتمال توقيع عقد مع العراق قريبا لبيع ست طائرات سي-١٣٠جي بقيمة مليار ونصف مليار دولار.

مراجع و مقارنات :

-" الحقيقة المحرمة "، جين . شارلز بريزارد/ غيلاومي داسكوي، زيورخ ٢٠٠٢ .
-" أمراء الظلام " لورينت مورافيك ، نشر ناشيونال بوك . نيويورك ، ٢٠٠٨ .
-" النفط كسلاح للسيطرة على العالم " ف. وليام انغدال ، شتاينهيرست . فيسبادن . المانيا ، ٢٠٠٣ .
-" القطب العالمي الأعظم " زبيغنيو بيرجنسكي، منشورات فيشر، فرانكفورت . ماين ، ٢٠٠٣ .
-" مشروع بيكر . هاملتون". ايلول ٢٠٠٦ .
-" التحديات الرئيسية للولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط " كوندوليزا رايس ، تموز ٢٠٠٨ .
-" خطتي بشأن العراق " المرشح الدمقراطي باراك اوباما، تموز ٢٠٠٨ .

١- وبالأصح الجهات الأكثر تطرفاً في الإدارة.
٢- قائد القوات الأميركية الوسطى آنذاك.
٣- مع الإعتذار لقضية الهنود الحمر الإنسانية. و برغم اعتذار ادارة الرئيس كلنتون على لسان احد مبعوثيه فقط شفهياً عنها بعد ان مضى اكثر من قرن و نصف على حصولها .
٤- بعد غياب القطب الشرقي المنافس.
٥- وعلى سبيل المثال الخبر المهم التالي الذي تناقلته وكالات الأنباء العالمية مؤخرا :
واشنطن . وكالات . قالت وزارة الدفاع الأميركية أنها بصدد بيع معدات عسكرية للعراق بقيمة تزيد على ٩ مليارات دولار. ويشمل المشروع بيع ٣٩٢ عربة مصفحة خفيفة

العـــرب على هـــامـــش عـــالم العـمـل

هاني الحوراني

٤-١

مؤتمر العمل الدولي الذي كان قد عقد دورته الأخيرة ما بين أواخر ايار وأواسط حزيران الماضيين يعد من أهم المحافل الدولية قاطبة التي عقدت مؤخراً. وزاد في أهميته أنه قد تزامن في هذا العام مع الاحتفالات بمرور ستين عاماً على صدور الاعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) ، وعلى اعتماد الاتفاقية الدولية رقم ٨٧ الخاصة بالحرية النقابية وحق التنظيم (١٩٤٨) ، ومرور خمسين عاماً على اعتماد إعلان الاتفاقية رقم ١١١ بشأن التمييز في التشغيل والمهنة (١٩٥٨) ، وفوق ذلك مرور عشر سنوات على اعتماد إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية للعمل (١٩٩٨).

وربما الأهم من هذا التزامن مع الاحتفال بصدور هذه الاعلانات والاتفاقيات ان المؤتمر في دورته السابعة والتسعين اعتمد أيضاً وثيقة جديدة هي "إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة". ولعل هذا كله يفسر الحضور الاستثنائي لأعمال هذا المؤتمر في هذا العام ، وهو المؤتمر الذي يستحق وصفه "بالبرلمان العالمي لعالم العمل".

فقد شاركت في أعماله ١٦٨ دولة من أصل ١٨٢ دولة عضو، وبلغ إجمالي المشاركين والمراقبين ٤٨٣٨ شخصاً ، متفوقاً على عدد المشاركين في السنوات القليلة الماضية ، لكن عدد المندوبين المعتمدين كان ٦٦٠ أو ١٣,٦٪ من المشاركين ، نصفهم من ممثلي الحكومات والنصف الثاني من ممثلي اصحاب العمل والعمال. أما المستشارون المشاركون من المجموعات الثلاث فقد بلغ ٢١٧٤ شخصاً ، أي ما يصل إلى ٤٥٪ من اجمالي المشاركين. وقد بلغت حصة النساء من المندوبين ٢٤٪ في حين تطلعت لجنة اعتماد العضوية إلى نسبة لا تقل عن ٣٠٪.

وأخيراً، وكمؤشر على اهتمام المجتمع الدولي بالمؤتمر فقد شارك فيه ١٧٠ وزيراً أو نائب وزير، من بينهم ٢٦ وزيرة للعمل. مناسبة هذه العودة إلى الدورة الأخيرة لمؤتمر منظمة العمل الدولية هو التقرير أو "المذكرة التحليلية الشاملة" التي أصدرها المركز العربي السويسري لبحوث التشغيل وحقوق الإنسان في العمل (ومقره جنيف) في تموز الماضي عن أعمال المؤتمر المذكور، فهو لم يكتف بالتعريف والتلخيص والتحليل لوقائع المؤتمر، وإنما ألقى أيضاً أضواء كاشفة على المساهمة العربية في أعماله، والتي يخلص القارئ منها بأن العرب كانوا وما زالوا على هامش عالم العمل، بمختلف شؤونه وشجونه. وبالاستناد إلى هذا التقرير نستطيع أن نرصد الموقع الهامشي للعرب في أعمال هذا المؤتمر المارثوني الذي إمتد لسبعة عشر يوماً في عدد من المظاهر، ربما من أبرزها مايلي:

غياب العرب عن رئاسة لجان المؤتمر

فعلى الرغم من وجود وزير العمل الجزائري للعمل ضمن هيئة المؤتمر لهذه الدورة، فإن هيئات رئاسة لجان المؤتمر وعددها ثمانية، لم يرأس أياً منها عربي، "برغم توزيع هذه الرئاسات بين المجموعات الاقليمية المختلفة"، بل لم يكن أي مندوب عربي من بين مقرري اللجان.

هذا " الزهد" العربي غير المعتاد في رئاسة ومقرري هيئات لجان المؤتمر، لا يفسره سوى أن السعي للعب دور قيادي فيها يتطلب توفر الخبرة والاستعداد للعمل وقضاء ساعات طويلة في الاجتماعات، ومن ناحية أخرى فقد أظهر العرب "زهداً" مماثلاً في الكلام بجلسات العمل، ولا سيما الجلسة المخصصة "للحرية النقابية على أرض الممارسة"، التي بدأها مدير عام منظمة العمل الدولية بتقرير بالغ الأهمية (خاصة مع تزامن المؤتمر مع مرور ٦٠ عاماً على الاتفاقية ٨٧ و١٠ سنوات على اعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية للعمل المشار إليهما سابقا"). فقد اقتصر المتحدثون في هذه الجلسة، من الوزراء والمندوبين العرب على قطر (ممثلة لدول مجلس التعاون الخليجي) ومصر، لبنان والامارات والمغرب. وتعفف بقية وزراء العمل العرب عن الكلام. بل ان الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب ومنظمة العمل العربية، وهما المنظمتان الأكثر آهلية للحديث المتخصص، أظهرتا ذات الزهد ولم تطلبا الكلام!

مشاركة عربية دفاعية أو معدومة

أما بالنسبة لأعمال لجان المؤتمر، فبالعودة مجدداً إلى تقرير المركز العربي السويسري لبحوث التشغيل وحقوق الإنسان في العمل، فإننا لا نكاد نعثر على إشارة إلى مشاركة مهمة للعرب (حكومات أو أصحاب عمل أو عمال) في أعمالها، اللهم سوى المشاركة الكويتية واللبنانية. وكانت لكل من السودان ومصر والعراق مشاركة فعالة في أثناء مناقشة الحالات الخاصة أمام لجنة تطبيق المعايير، لكنها كانت مشاركة دفاعية وتبريرية إزاء تقارير لجان الخبراء التي واجهت حكومات هذه البلدان بخرق أو عدم تطبيق أحكام الاتفاقيات الدولية للعمل.

فالوزيرة المصرية دافعت عن تمسك حكومتها بالتشريع المصري الذي يكرس وجود هيكل نقابي موحد في مواجهة الاتفاقية ٨٧ التي تؤكد حق العمال في حرية التنظيم النقابي وتعدديته وحق التنظيمات العمالية في تنظيم إدارتها بدون تدخل الحكومة، فضلاً عن دعم حرية الإضراب عن العمل.

أما العراق فقد واجه اتهامات من بعض المنظمات النقابية الدولية بوجود انتهاكات جسيمة للحرية النقابية والمفاوضة الجماعية، بما في ذلك ممارسة العنف ضد النقابات وعدم تعاون الحكومة معها، فضلاً عن وجود ملاحظات على مشروع قانون العمل الجديد الذي أعدته الحكومة بما يخالف احكام الاتفاقية رقم ٩٨ . السودان بدوره دافع عن نفسه في مواجهة خروقه للاتفاقية رقم ٢٩ لعام ١٩٥٧، ولا سيما فيما يخص ظواهر خطف النساء والأطفال وفرض العمل الجبري.

المساهمات الدفاعية للدول الثلاث لم تجد، بطبيعة الحال، نفعاً، إذ لم تمنع لجنة الخبراء من إعادة التأكيد على تحقيق تطابق ما بين التشريعات والممارسات الوطنية مع أحكام الاتفاقيات الدولية، وعلى التعاون التقني مع مكتب العمل الدولي ....الخ.

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.
٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

Opinions112@yahoo.com